



يتواصل الفلتان الأمني في محافظة السويداء، جنوبى سوريا، ذات الأكثريّة من طائفة الموحدين الدروز، يوماً بعد آخر، وسط تحويل الأهالي مسؤولية ذلك للجهات الأمنية التابعة للنظام. وأفادت مصادر أهلية من مدينة صلخد في ريف السويداء، بأنّ مجموعة مسلحة محلية هاجمت يوم الاثنين الماضي مفرزة الأمن العسكري في المدينة، ما تسبّب بمقتل أحد عناصر حراسة المفرزة، وهو من أبناء محافظة السويداء، بالإضافة إلى مهاجمة مديرية المنطقة في المدينة، والتي التجأ مديرها إحسان عيسى إلى إحدى عائلات صلخد طلباً للحماية. ويأتي ذلك في ظلّ تهديدات من قبل الجهة ذاتها باستهداف المراكز الأمنية في المنطقة، في حال توجهت أي قوة تتبع للنظام أو الفصائل التابعة له، إليها.

وأوضحت المصادر ذاتها، والتي طلبت عدم الكشف عن هويتها لأسباب أمنية، أنّ الفصيل المسلح في صلخد "يحمل فرع الأمن العسكري في السويداء مسؤولية التوتر الذي تشهده المحافظة، ودفع أبنائها لمواجهة بعضهم البعض، عبر المجموعات المرتبطة به".

وشهدت مدينة السويداء يوم الأحد الفائت تبادلاً لإطلاق النار بين مجموعتين مسلحتين محليتين، ما أدى إلى سقوط قتيل من فصيل مسلح من أبناء مدينة صلخد بريف المحافظة الجنوبي، وذلك على خلفية حادثة اختطاف المحامي ممدوح سلامه السعيد، وهو من بدو السويداء، إضافة إلى أربعة تجار من دمشق هم: خالد القاضي، محمود القاضي، محمد نقرش وعلي نقرش، والذين كانوا قد توجهوا إلى السويداء لإنجاز عمل تجاري متعلق بمحصول التفاح الذي يعاني الأهالي صعوبات في تصريفه.

إلى ذلك، قالت مصادر مطلعة في السويداء، إنّ "تدهور الوضع الأمني في المحافظة تتحمّل مسؤوليته بشكل كامل الجهات

الأمنية التابعة للنظام التي عملت خلال السنوات الماضية على رعاية تشكيل مجموعات مسلحة مرتبطة بها، لخدمة أهدافها؛ بدءاً من قمع الحراك السلمي في الأعوام الأولى من الثورة السورية، وصولاً إلى القيام بأعمال غير شرعية، منها تجارة ونقل المشتقات النفطية سابقاً من مناطق سيطرة تنظيم "داعش" في شرق وشمال سوريا، عبر البارية، إلى مناطق درعا جنوب سوريا، التي كانت تسيطر عليها فصائل مسلحة معارضة، فضلاً عن تجارة السلاح والمدمرات. هذا بالإضافة إلى عمليات الخطف والخطف المضاد التي كانت تقع بين محافظة السويداء ودرعا، والتي تحولت بعد سيطرة قوات النظام على المنطقة، إلى باب استرداد لتلك المجموعات، التي بدأت تستهدف الوافدين إلى المحافظة طلباً للفدية". ويتم أهالي السويداء متنفذين في الأجهزة الأمنية برعاية هذه المجموعات، ومنح عناصرها بطاقات أمنية.

من جانبها، عقدت مشيخة عقل طائفة الموحدين الدروز اجتماعاً عاماً، يوم الاثنين الماضي، لقوى مجتمعية وفصائل مسلحة، في دار الطائفة في السويداء، تم خلاله التباحث باعث المحافظة الأمني، والتطورات الأخيرة فيها، بحسب ما ذكر ناشطون في المحافظة. وأوضح عدد من حضروا الاجتماع أنّ "أغلب المداولات حملت الأجهزة الأمنية مسؤولية تدهور الوضع الأمني في المحافظة، مطالبةً برفع الغطاء عن الأشخاص الخارجين عن القانون، وتفعيل دور الشرطة لحفظ أمن السويداء".

وقد تلّي في ختام الاجتماع بيان صادر باسم عائلات مدينة السويداء، حصل "العربي الجديد" على نسخة منه، جاء فيه: "تعلن نحن عائلات السويداء عن وقوفنا خلف الجيش العربي السوري وأجهزة الدولة المختصة، في سبيل وضع حد للخارجين عن القانون والعابثين بأمن وأمان المحافظة والمعتدين على زوارها الكرام وضيوفها القاطنين بين أبنائها، ونرفع الغطاء الاجتماعي عن كل من تسول له نفسه زعزعة الأمان في الجبل، وتمزيق السلم الأهلي، وضرب مفاهيم الكرامة والشهامة المعروفة، التي كانت وما زالت تتبع من مضافاتنا ومجالسنا الحافلة بالأخلاق والدين".

ولفت البيان إلى أن "ما حصل (الأحد) ما هو إلا بداية لوقف الشرفاء من كل العائلات بوجه الخارجين عن القانون، الذين حاولوا الاعتداء على كرامة عائلات المدينة. فشرفاء مدينة السويداء خاصةً والمحافظة عامة، يد واحدة من أجل إنهاء هذه الظواهر السيئة". وختم البيان بالقول "لن نسمح لأحد أن يشوه تاريخ المحافظة مهما كان انتقامه العائلي. وعليه، فإننا ندعو كل من خرج عن هذه القيم المعروفة، وهم معروفون بالاسم ولا يمثلون إلا أنفسهم، للعودة إلى جادة الصواب كفرصةأخيرة. فقد نفذ صبر الشرفاء على هذا الوضع المزري، أمنياً وأخلاقياً، وأن الأوان للقضاء على كل هذه الظواهر بكل الوسائل المتاحة لدى أبناء السويداء".

وتفيد معلومات متقاطعة بأنّ النظام سبق أن تلقى العديد من النداءات والطلبات من جهات وقوى مجتمعية عدّة، لرفع الغطاء عن المرتبطين بالأجهزة الأمنية، ومحاسبة المتنفذين الذين يسهّلون عمل عصابات الخطف والسرقة. وكان آخر هذه النداءات قبل أشهر عبر اجتماعات تمت في مكتب الأمن الوطني التابع للنظام بدمشق، بين اللجنة الأمنية العليا التي تضم رئيس مكتب الأمن الوطني اللواء علي مملوك، ووزير دفاع النظام علي عبد الله أبوب، والداخلية محمد الشعار، ورؤساء الأجهزة الأمنية، وبين مشايخ عقل الموحدين الدروز وعدد من الوجاهات وشخصيات المحافظة. وتبع هذا الاجتماع لقاء موسّع مع قيادة حزب "البعث" في دمشق، شارك فيه أكثر من 90 شخصية من السويداء، تمثّل العديد من القوى الاجتماعية والسياسية، من دون أن يثمر عن ذلك كله أي نتائج تذكر.

بدورها، قالت مصادر مقرّبة من النظام في السويداء إنّ الأخير لم يتخذ بعد أي قرار بالتدخل لضبط أمن المحافظة، بذرية

عدم رغبته في إراقة الدماء هناك وخلق صدام بينه وبين الأهالي، خصوصاً أنَّ الأحداث التي تشهدها المحافظة لا تشكل أي خطر على وجوده أو المؤسسات التابعة له، تاركاً الساحة للحلول العشائرية والعائلية. لكنَّ مصادر معارضة قالت لـ"العربي الجديد" إنَّ "النظام يراقب تدهور الوضع في السويداء، ويعمل على تعزيز قواته، إذ جلب خلال الفترة الماضية مئات المقاتلين، الذين وزعهم على الحواجز الموجودة في المحافظة، وبعض مراكزه العسكرية والأمنية، من دون أي تدخل بمحريات الأحداث، إذ يمرُّ على تلك الحواجز كثير من الأشخاص المطلوبين، من دون أن يتم اعتراضهم". وأضافت المصادر أنَّ "النظام ينتظر أن يخضع الأهالي إلى طلبه، والمتمثل بإطلاق يده بشكل تام في المحافظة، ما يعني اعتقال عشرات آلاف الشبان لزجهم في الخدمة العسكرية، فضلاً عن اعتقال غيرهم من المطلوبين إلى الأجهزة الأمنية، وهو ما يعيد الوضع إلى ما كان عليه قبل عام 2014، الأمر الذي ما زال أهالي المحافظة يرفضونه".

وأوضحت المصادر أنه "بحسب النظام، فإنَّ عدد أفراد عصابات الخطف والسرقة في السويداء يبلغ 147 عنصراً، يتبعون 18 شخصاً، هم من يديرون تلك العمليات، الأمر الذي لا يحتاج إلى أكثر من تفعيل مخفر شرطة لتوقيفهم وتحويلهم للقضاء"، متسائلة "لماذا إذاً إصرار النظام على نشر حواجزه العسكرية وتقطيع أوصال المحافظة وزجَّ الجيش في مواجهة الأهالي؟".

المصادر:

العربي الجديد